رئاسة الوزراء

بلاغ رسمي رقم (١٧) لسنة 2010
لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وجداول تشكيلات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2011

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2011، وتقديمه إلى مجلس الأمة في موعده الدستوري لمناقشته والسير بإجراءات إقراره وفقاً لأحكام الدستور، وكذلك إقرار مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2011، وإنجاز نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية، وتشكيلات الوحدات الحكومية بالتزامن مع مشروع قانون الموازنة العامة .

وضماناً لاعادة التوازن للمالية العامة وتحفيز الاستثمار في المملكة بما يفضي الى تحقيق استدامة النمو الحقيقي لاقتصادنا الوطني بمعدلات مرتفعة تؤدي الى زيادة فرص العمل الجديدة والمتجددة لقوانا العاملة ، سوف تواصل الحكومة بذل المزيد من الجهود تجاه تعميق نهج الاصلاح المالي والاقتصادي في المملكة الذي يكفل تخصيص الموارد المالية المتاحة قطاعياً وجغرافياً بشكل أمثل ويضمن تحسين كفاءة الانفاق العام وانتاجيته بما يفضي الى تقليص عجز الموازنة العامة واحتوائه ضمن الحدود الآمنة بهدف المحافظة على استدامة الاستقرار المالي والنقدي في المملكة الذي يعتبر الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار .

هذا اضافة الى السير بخطى ثابتة تجاه ترسيخ عملية الاصلاح الشاملة بأبعادها المختلفة المالية والاقتصادية والاجتماعية المستندة الى مبادئ ومرتكزات اساسية يأتي في الصدارة منها مبادئ المشاركة والتكافل الاجتماعي والمساءلة والشفافية والمتابعة التقييمية من خلال تطبيق اطار الانفاق متوسط المدى وتعميق تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج وكذلك الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي والطفل الامر الذي من شأنه

صورة طبق الأصل

تعزيز مقدرة الاقتصاد الوطني للتعامل بكفاءة واقتدار مع المستجدات الاقتصادية والمالية الكفيلة بتمكين المملكة من الوفاء بالتزاماتها وتعزيز مصداقيتها امام الجهات المانحة والمقرضة وتعزيز البيئة الاستثمارية المحلية وثقة المستثمرين في الاقتصاد الاردني وتحفيز النمو الاقتصادي ليلمس المواطنون في كافة محافظات المملكة اثاره الايجابية بشكل واضح خاصة في ظل عزم الحكومة على اتخاذ الخطوات الادارية والتشريعية اللازمة واستكمال البنى الاساسية لنهج اللامركزية تعزيزاً لمشاركة المجتمعات المحلية في العملية التنموية. وقد تم هذا العام تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك السقوف الجزئية لكل وزارة ودائرة حكومية في الموازنة العامة لعام 2011، بحيث لا يتجاوز العجز الكلي للموازنة العامة (بعد المساعدات) ما نسبته 5.0% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية المقدر لعام 2011 بمبلغ 21000 مليون دينار بنسبة نمو قدرت بـ 8.9% عن عام 2010.

وفي ضوء المناقشات المستفيضة التي اجرتها اللجان الوزارية القطاعية للمشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة التي تتفق واولوياتنا الوطنية، فقد تم تحديد السقف الكلي للانفاق العام في موازنة عام 2011 وكذلك السقوف الجزئية استناداً الى جملة من المرتكزات وهي على النحو التالي : -

1- السير بخطى ثابتة وواضحة المعالم في عملية الاصلاح المالي والاقتصادي الهادفة الى تمكين السياسة المالية من تخفيض عجز الموازنة العامة والدين العام الى المستويات الآمنة وبما يكفل تحقيق الإستدامة المالية التي تعزز أركان الإستقرار المالي والنقدي في المملكة وتعمل على تحسين موقع الاردن على الخارطة الاستثمارية العالمية وتعزيز جدارته الائتمانية في الاسواق المالية الدولية.

وسيتم تحقيق ذلك من خلال ضبط الانفاق العام وخاصة الجاري منه وتحسين كفاءته وفعاليته من جهة وتحسين كفاءة تحصيل الايرادات المحلية من جهة اخرى.

وسيتم ضبط النفقات الجارية بشكل رئيسي من خلال قصر التعيينات في تلبية الاحتياجات الملحة لقطاعي التعليم والصحة فقط واقتصار زيادة الرواتب على الزيادة الطبيعية وترشيد النفقات التشغيلية.

وفيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية، فقد تم تحديدها استناداً الى ما خلصت اليه مناقشات اللجان الوزارية القطاعية وفقاً للاولويات الوطنية على مستوى القطاعات والبدء بتنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى بما يخدم تعزيز أركان النمو الاقتصادي وترسيخ مقومات التنمية الاقتصادية في كافة أرجاء المملكة .

2- الاعتماد بصورة أكبر على مواردنا الذاتية في تغطية انفاقنا العام في ظل انحسار المنح الخارجية الواردة الى المملكة ، وبحيث يترافق ذلك مع العمل بشكل حثيث على رفع سوية الانفاق العام وتحسين مستوى انتاجيته بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتوزيع مكاسب التنمية على مختلف محافظات المملكة .

وسيتم التحقق من ذلك من خلال متابعة اداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للوقوف على مدى تحقيقها لاهدافها الاستراتيجية التي حددتها وللبرامج التي تنفذها في ضوء المخصصات المرصودة لها لتنفيذ هذه البرامج.

3- تخصيص الموارد المالية المتاحة ضماناً لتوزيع منافع التنمية على محافظات المملكة بشكل عادل كخطوة تمهيدية للسير بشكل حثيث نحو تطبيق نهج اللامركزية وتفعيل مشاركة المجتمعات المحلية في تحديد الاحتياجات التنموية الرئيسية في كل محافظة من محافظات المملكة مع مراعاة وضع الضوابط التي تكفل حصول كل محافظة على المخصصات المرصودة لها.

4- تعزيزُ البيئة الاستثمارية المحلية من خلال توفير منظومة تشريعية متكاملة تهدف الى اجتذاب الاستثمارات المحلية والخارجية بما يؤدي الى توسيع نطاق مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في المملكة من خلال تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية وبما يلبي احتياجات المواطنين في سائر انحاء المملكة من جهة ويعمل على تخفيف الاعباء المالية عن كاهل الخزينة العامة من جهة اخرى.

5- مواصلة السير بخطى ثابتة في تطبيق نهج الموازنة الموجهة بالنتائج وترسيخ هذا المفهوم لدى جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية ضماناً لتحقيق النتائج المتوخاة من المخصصات المالية المرصودة للبرامج التي تتولى تنفيذها، وتعزيزاً لمبادىء الشفافية والمساءلة وبما يتوافق مع أهداف البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي للسنوات 2010-2013 .

6- الالتزام بسقف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، بحيث لا يتجاوز السقف المحدد له في قانون الدين العام وادارته، وذلك تعزيزاً لمصداقية المملكة على المستويين الاقليمي والدولي في مواصلة السير بخطى راسخة على طريق الاصلاح المالي بشكل خاص والاقتصادي على وجه العموم.

7- اختيار المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المشغلة للعمالة الوطنية والمحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة وبما يتواءم مع الاولويات الوطنية الواردة في وثيقتي الاجندة الوطنية و"كلنا الاردن" وبما يتوافق مع خطة عمل الحكومة السنوية والبرنامج الوطني للاصلاح 2010 – 2013 مع مراعاة قدرة كل وزارة ودائرة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع ضمن الوقت المحدد والمستوى المنشود.

كما بنيت موازنة عام 2011 استناداً الى التوقعات الرئيسية التالية :-

1- استمرار حالة التعافي في الاقتصاد العالمي والاقليمي من تداعيات الازمة المالية والاقتصادية العالمية وما لذلك من انعكاسات ايجابية على اداء اقتصادنا الوطني .

2- تراوح اسعار النفط العالمية ما بين 80-85 دولاراً للبرميل الواحد .

3- نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة تتراوح ما بين 9% - 10% سنوياً خلال الاعوام 2011 - 2013 ، وبالاسعار الحقيقية بنسبة 5% و5.5% و6% للاعوام المذكورة على الترتيب .

4- بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المتسهلك 4% و3.5% و3% للاعوام 2011 - 2013 تباعاً .

5- نمو الصادرات الوطنية في عام 2011 بنسبة 8% و10% في كل من عامي 2012 و2013 .

6- نمو المستوردات في عام 2011 بنسبة 7% و8.5% في كل من عامي 2012 و 2013 .

7- نمو حوالات الاردنيين العاملين في الخارج بنسبة تتراوح ما بين 5% - 6% في عام 2011 و 5% - 7% في عامي 2012 و 2013 .

8- تراجع عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 7.6% في عام 2010 الى 7.4% في عام 2011 ليواصل انخفاضه الى 6.9% في كل من عامي 2012 و 2013 .

9- ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الخاص في عام 2011 بنسبة 7% وبنسبة 9% في كل من عامي 2012 و 2013 .

10- الحفاظ على مستويات مريحة من احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية بحيث تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة تتراوح ما بين سبعة الى ثمانية أشهر .

11- عدم تجاوز رصيد صافي الدين العام السقف المسموح به في قانون الدين العام وادارته البالغ 60% من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية خلال السنوات 2011 – 2013 .

كما استندت تقديرات الايرادات والنفقات للاعوام 2011 – 2013 بافتراض تبني الحكومة للسياسات والاجراءات والتدابير التالية :

1- ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر، وذلك بالتأكيد على قرارات مجلس الوزراء الصادرة بهذا الخصوص ولا سيما الحد من استخدام السيارات الحكومية وتقليص سفر الوفود واللجان الرسمية الا للضرورة القصوى وعدم التوسع في استضافة الوفود الرسمية والحد من نفقات المآدب الرسمية وترشيد الانفاق على الاعلانات الرسمية في الصحف ووسائل الاعلام الاخرى والحد من استئجار المباني الحكومية، مع مراعاة ضرورة تقيد جميع الوزارات والدوائر الحكومية بتسديد الفواتير المستحقة عليها لهذه النفقات خلال نفس العام وعدم تأجيلها للعام اللاحق.

2- اقتصار زيادة الرواتب والاجور على الزيادة الطبيعية وزيادة الجدارة لمستحقيها فقط ، نظراً لما تشكله هذه الفاتورة من عبء كبير على الموازنة العامة ، والتي وصلت الى نحو 60% من النفقات الجارية وهي من النسب العالية مقارنة بدول العالم المشابهة لحالة الاردن .

3- الاستمرار في وقف التعيينات في جميع الوزارات والدوائر الحكومية باستثناء وزارتي التربية والتعليم والصحة فقط بحيث يقتصر التعيين على المعلمين والاطباء والممرضين والفنيين وضمن اضيق الحدود .

4- عدم التوسع في الدعم المقدم للوحدات الحكومية ولا سيما الدعم الجاري وحثها على اتخاذ كل ما من شأنه زيادة اعتمادها على مواردها الذاتية في تغطية نفقاتها.

5- مواصلة العمل على دمج المؤسسات الحكومية ذات المهام المتشابهة وعدم استحداث أي مؤسسات أو هيئات حكومية جديدة .

6- تعديل قانون الاستملاك بهدف الوصول الى قيمة تعويض عادلة للطرفين وذلك بتغيير الآلية المتبعة حالياً والتي تكبد الخزينة العامة أعباءً مالية ثقيلة .

7- عدم جواز إجراء الاوامر التغييرية على المشروعات المحال عطاءاتها استناداً الى نظام الاشغال الحكومية ونظام اللوازم العامة إلا بعد الحصول على مستند الالتزام حسب الاصول ، وما يترتب على ذلك من ضرورة تعديل التشريعات الناظمة لذلك.

8- الاستمرار بسياسة وقف شراء السيارات والاثاث.

9- عدم اقامة وانشاء ابنية حكومية جديدة بحيث يتم الاستفادة المثلى من المرافق القائمة حالياً .

10- عدم تنفيذ طرق جديدة والاكتفاء بعمليات الصيانة للطرق القائمة .

11- رصد مخصصات اضافية لدعم الجامعات الرسمية اعتباراً من موازنة عام 2011 بمقدار 40 مليون دينار بسبب الغاء قانون الرسوم الاضافية للجامعات الاردنية وتعديلاته .

12- قيام وزارة المالية باصدار سندات بقيمة 52.5 مليون دينار لاطفاء سندات سلطة المياه المستحقة في عام 2011 ضمن موازنة التمويل .

13- الاخذ بعين الاعتبار أثر تطبيق قانون المالكين والمستأجرين على بند الايجارات في النفقات الجارية للوزارات والدوائر الحكومية .

14- إلغاء الاعفاءات المتخذة من قبل مجلس الوزراء وغير المحددة بمبلغ او بمدة بهدف معاملة جميع الشركات معاملة متساوية .

15- زيادة مساهمة المشتركين في التأمينات الصحية بهدف تخفيض الاعباء المالية عن الموازنة العامة .

16- تعديل رسوم تصاريح العمل .

وتم تقدير الموازنة العامة بشكل أولي للاعوام 2011 – 2013 وفقاً للمنهجية التالية:-

أ- تقدير الايرادات المحلية باستخدام النموذج الاقتصادي الكلي الذي استند الى التوقعات والمرتكزات والسياسات والاجراءات المقترح اتخاذها كما تم ايضاحه سابقاً .

ب- تقدير المنح الخارجية المضمونة من المانحين الرئيسين (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي واليابان) استناداً الى توقعات وزارة التخطيط والتعاون الدولي خلال المدى المتوسط. هذا فضلاً عن المنح الاضافية التي توقعت وزارة التخطيط الحصول عليها خلال عام 2011.

ج- تقدير العجز المستهدف (القابل للتحمل) ليهبط الى المستويات الآمنة بشكل تدريجي خلال السنوات الثلاث القادمة .

د- تقدير النفقات الجارية على ضوء السياسات والاجراءات المقترح اتخاذها كما تمت الاشارة اليه فيما سبق .

هـ- تقدير النفقات الرأسمالية على المشاريع المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة من قبل اللجان الوزارية القطاعية بما يتفق والاولويات الوطنية وذلك على ضوء السقف الكلي للانفاق العام.

واستناداً الى هذه التوقعات والأفتراضات وتأسيساً على ما تقدم من مرتكزات، فقد تم تقدير الاطار العام للموازنة العامة للمدى المتوسط 2011 -2013 على النحو التالي:-

اولاً : الايرادات العامة :

يتوقع أن يصل حجم الايرادات العامة خلال عام 2011 الى نحو 5179 مليون دينار ليشكل بذلك قرابة 24.7% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 25.2% في عام 2010، فيما يتوقع أن تبلغ هذه النسبة 24.5% و 24.6% في عامي 2012 و2013 تباعاً.

1- الايـــرادات المحلية :

يتوقع أن تصل الايرادات المحلية في عام 2011 الى حوالي 4889 مليون دينار مسجلة بذلك نمواً نسبته 10.6% عن مستواها المعاد تقديره في عـــام 2010، لتبلـــغ بذلك نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 23.3% مقارنة مع 22.9% في عـــام 2010.

ويتوقع أن تصل هذه الايرادات الى حوالي 5378 مليون دينار و 5915 مليـــون دينار لعامي 2012 و2013 تباعاً لتشكل ما نسبته 23.3% و 23.5% مـــن النـــاتج المحلي الاجمالي في العامين المذكورين على التوالي.

وتظهر التطورات المتوقعة لهذه الايرادات مدى التحسن المتوقع في الاعتماد على الذات، حيث يتوقع أن ترتفع نسبة تغطية هذه الايرادات للنفقات الجارية مـــن 90.5% في عام 2010 الى 97.1% في عام 2011 ، لتغطي فـــي عـــامي 2012 و 2013 كامل النفقات الجارية وحوالي 9.7% و 30.3% من النفقات الرأســـمالية للعـــامين المذكورين على الترتيب.

2- المنـــح الخارجيـــة :

قدرت المنح الخارجية في عام 2011 بمبلغ 290 مليون دينار منها 170 مليـــون دينار منحاً مضمونة مقارنة مع 430 مليون دينار في عام 2010، لتهبط بذلك نسبتها من الناتج المحلي الى 1.4% مقابل 2.2% في عام 2010. وسوف تواصـــل هـــذه النسبة هبوطها في عامي 2012 و 2013 الى 1.3% و 1.2% تباعاً ، مما يعزز مبدأ الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل النفقات العامة.

ثانياً : النفقات العامة :

تم تحديد سقف النفقات العامة في عام 2011 بنحو 6239 مليون دينار مقارنة مع 5875 مليون دينار معاد تقديره في عام 2010، بارتفاع مقداره 364 مليون دينار أو ما نسبته 6.2%. ويشكل سقف النفقات العامة في عام 2011 حوالي 29.7% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 30.5% معاد تقديره في عام 2010. ويتوقع أن تهبط هذه النسبة الى 28.5 % في عام 2012 ثم الى 27.6% في عام 2013.

1- النفقات الجارية :

قدر سقف النفقات الجارية في عام 2011 بنحو 5034 مليون دينار بارتفاع لم يتجاوز 148.5 مليون دينار أو ما نسبته 3.0% عن المعاد تقديره في عام 2010.

ويشكل هذا السقف في عام 2011 حوالي 24% من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 25.3% في عام 2010. ويتوقع أن تهبط هذه النسبة في عامي 2012 و 2013 الى 22.7% و 21.7% على التوالي .

2- النفقات الرأسمالية :

قدر سقف النفقات الرأسمالية في عام 2011 بنحو 1205 مليون دينار أو ما نسبته 5.7 % من الناتج المحلي الاجمالي، مسجلا بذلك ارتفاعا مقداره 216 مليون دينار أو ما نسبته 21.8% عن مستواه المعاد تقديره في عام 2010.

ويتوقع أن ترتفع نسبة هذه النفقات من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2012 الى 5.8% ثم الى 6.0% في عام 2013 لتبلغ بذلك حصتها من اجمالي النفقات حوالي 21.6%.

3- العجز الكلي للموازنة

وعلى ضوء كل ما تقدم، يتوقع أن يبلغ العجز الكلي المستهدف للموازنة العامة (بعد المساعدات) لعام 2011 ما مقداره 1060 مليون دينار أو ما نسبته 5.0% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالمقارنة مع العجز المعاد تقديره لعام 2010 والبالغ نسبته 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن ينخفض هذا العجز لتصل نسبته الى الناتج الى 4% في عام 2012 والى 3.0% في عام 2013.

أما العجز قبل المساعدات، فيتوقع أن يتراجع في عام 2011 ليصل إلى 1350 مليون دينار أو ما نسبته 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1453 مليون دينار أو ما نسبته 7.5% لعام 2010. وعلى نحو مماثل يتوقع أن يواصل هذا العجز تراجعه ليصل إلى 5.3% و 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2012 و 2013 على الترتيب .

وازاء كل ما تقدم، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازناتها للاعوام (2011-2013) بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه 2010/11/11 على أن يتم مراعاة محدودية الموارد المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الانفاق العام ورفع كفاءته وانتاجيته عند اعداد هذه الموازنات. وعلى أن تكون هذه الموازنات مستندة الى خطط عمل سنوية منبثقة من استراتيجياتها يتم صياغتها في كل وزارة /دائرة /وحدة حكومية متضمنة النشأة والرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تقوم بها ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية وأهم القضايا والتحديات التي تواجهها والبرامج التي تضطلع بها وكلفها ومؤشرات قياس الاداء التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة 2011-2013 وعلى أن يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات .

هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج وأهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

وحتى يتسنى تحقيق اهداف السياسة المالية وخاصة الوصول الى عجز مالي آمن خلال السنوات 2011-2013، فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بما يلي عند اعداد مشروعات موازناتها :-

اولاً :- في مجال النفقات العامة :

1- عدم تجاوز أي وزارة او دائرة حكومية سقف الإنفاق الجزئي المرفق والمخصص لها في موازنة عام 2011 بأي حال من الأحوال، وعليها ترتيب أولويات إنفاقها وفقاً لهذا السقف وإعداد موازنتها بحيث تتضمن فقط البرامج التي لا يتجاوز تمويلها سقف الإنفاق المخصص لها.

2- قيام كل وزارة او دائرة حكومية هذا العام بأخذ مطالب المحافظات من المشاريع التنموية بعين الاعتبار عند اعداد موازنتها وذلك انسجاماً مع عزم الحكومة في تطبيق نهج اللامركزية وتفعيل دور المحافظات في تحديد احتياجاتها التنموية .

3- تقيد كل وزارة او دائرة حكومية عند إعداد موازنتها بشكل تفصيلي لعامي 2012-2013 بالأرقام التأشيرية المرفقة لكل منها وفقاً لإطار الإنفاق متوسط المدى 2011-2013.

4- قيام كل وزارة /دائرة حكومية / وحدة حكومية بإعداد موازنتها وفقاً لمنهجية الموازنة الموجهة بالنتائج، وتقدير بنود إنفاقها موزعة على البرامج /المشاريع وفقاً لهذه المنهجية، وكذلك موزعة حسب المحافظات للسنوات 2011-2013.

5- قيام كل وزارة / دائرة حكومية بتضمين موازنتها بمعلومات وبيانات عن النشأة والرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية والمهام التي تضطلع بها والبرامج والانشطة والمشاريع التي تضطلع بها وكلفها والكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس موزعة على هذه البرامج، وكذلك في تحديد الاهداف الوطنية التي تساهم في تحقيقها واهم القضايا والتحديات التي تواجهها .

6- قيام كل وزارة /دائرة حكومية ببيان اهداف كل برنامج من البرامج التي تتولاها وكلفته والخدمات التي يقدمها وتحديد المديريات والوحدات الادارية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج وعدد الكوادر البشرية العاملة في كل برنامج مع الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/انثى) والطفل وذلك طبقا للنماذج التي اعدتها دائرة الموازنة العامة لهذه الغاية.

7- قيام كل وزارة /دائرة حكومية / وحدة حكومية بتحديد مؤشرات قياس أداء على مستوى الأهداف الإستراتيجية والبرامج المرتبطة بهذه الأهداف للسنوات 2011-2013 بالإضافة إلى سنة الأساس (المقارنة) مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر، انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات، وعلى أن تتضمن تقييما ذاتيا لمؤشرات الاداء لسنة 2010 وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة.

8- التوقف عن طرح أية عطاءات او التزامات جديدة اعتبارا من 2010/11/10 (العطاءات الحكومية وعطاءات اللوازم العامة) إلا بعد اخذ موافقتي على ذلك بتنسيب من معالي وزير المالية / الموازنة العامة.

9- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المبالغ الملتزم بها للمشاريع الرأسمالية من موازنة عام 2010 لأخذها بعين الاعتبار عند تحديد احتياجاتها من هذه المخصصات في مشروع موازنة عام 2011.

10- ضبط عمليات شراء السيارات والآليات والأجهزة والأثاث والتركيز على أعمال الصيانة في ضوء الاحتياجات الفعلية وشطب السيارات ذات كلفة الصيانة المرتفعة والتركيز على الاستعمال الضروري للسيارات الحكومية وضمن أضيق الحدود .

11- عدم رصد أي مخصصات لشراء أجهزة الحاسوب إلا بعد التنسيق مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني من خلال اللجنة المشكلة بهذا الخصوص والعمل على تعظيم الاستفادة من الأجهزة المتوفرة بالتنسيق مع كل من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مشروع الحكومة الالكترونية) ودائرة الموازنة العامة.

أ- **النفقات الجارية** :

1- ضبط النفقات الجارية وعدم التوسع بها إلا للضرورة القصوى تحقيقاً للتخصيص الأكفأ للموارد المتاحة وتقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وجودة أعلى ، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :-

- عدم إحداث وظائف جديدة لعام 2011 الا لوزارتي التربية والتعليم والصحة فقط.
- إلغاء الوظائف الشاغرة التي لا تحتاجها الوزارات والدوائر الحكومية والوحدات الحكومية.
- اقتصار إدراج التعيينات الجديدة على المادتين (102،103) ضمن مجموعة الرواتب والأجور والعلاوات وتصويب التعيينات القائمة لتندرج ضمن هذه المجموعة.
- ترشيد النفقات التشغيلية (سلع وخدمات) بشكل لا يؤثر على مستوى الخدمات المقدمة وطبيعة عمل الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية

والتأكيد على ضرورة اعتماد تقديرات أكثر دقة فيما يخص نفقات الكهرباء والماء والمحروقات والاتصالات.

2- مع مراعاة التقيد بالسقف المحدد، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار حجم النفقات المتكررة والتشغيلية الناجمة عن تنفيذ المشاريع الرأسمالية، سواء كانت ممولة من الخزينة او من القروض او من المنح الخارجية عند تقدير بنود الإنفاق الجاري وتضمين ذلك في مشاريع الموازنة لعام 2011 من خلال كشوفات تفصيلية توضح ذلك.

ب- **النفقات الرأسمالية:**

1- إعادة ترتيب أولويات مشاريع الإنفاق الرأسمالي وخاصة تلك الممولة من القروض او المنح الخارجية بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار قدرة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية على تنفيذ مشاريعها وتوجهات الحكومة الرامية إلى الحد من الاقتراض الخارجي وقصره على الاقتراض الميسر وفق الاحتياجات الفعلية وذلك انسجاماً مع قانون الدين العام وادارته.

2- على الوزارات والدوائر الحكومية التي تتلقى منحاً خارجية مباشرة لتنفيذ مشاريع رأسمالية لم تكن تدرج ضمن قانون الموازنة العامة في السنوات السابقة، إدراج هذه المشاريع ضمن موازناتها الرأسمالية لعام 2011.

3- ضرورة تزويد دائرة الموازنة العامة بتقرير شامل عن المشاريع الرأسمالية وحجم السحوبات من القروض والمنح لتمويل هذه المشاريع بهدف الوقوف على المشاكل والمعوقات التي قد تعترض تنفيذ هذه المشاريع ليتم تداركها وأخذها بعين الاعتبار عند رصد المخصصات.

4- توجيه هذه النفقات نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي وخاصة مشاريع البنية التحتية والمشاريع المحفزة للاستثمار في سائر محافظات المملكة للحد من مشكلتي البطالة والفقر، مع الأخذ بعين الاعتبار

الأولويات الوطنية وقدرة كل وزارة ودائرة ووحدة حكومية على تنفيذ هذه المشاريع.

5- ضبط الإنفاق المتعلق بشراء السيارات والأجهزة والمعدات والأثاث بحيث يقتصر على الاحتياجات الفعلية وذات الضرورة القصوى.

6- إدراج قيمة الاستملاكات المتوقعة لكل وزارة/ دائرة حكومية /وحدة حكومية معنية ضمن نفقاتها الرأسمالية.

7- وقف التعيينات خارج جدول التشكيلات وانهاء أعمال العاملين على حساب المشاريع الرأسمالية المنتهية، وإلغاء الوظائف الشاغرة على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية والعمل على استيعاب الموظفين المؤهلين العاملين على المشاريع الرأسمالية ضمن الشواغر على جداول تشكيلات الوظائف انسجاماً مع التوجه الحكومي لمعالجة أوضاع العاملين على المشاريع الرأسمالية.

8- اجراء مراجعة شاملة على كافة بنود الانفاق الرأسمالي ونقل النفقات ذات الطبيعة الجارية من هذه البنود وتبويبها ضمن بنود النفقات الجارية.

ثانياً :- في مجال الإيرادات العامة :-

1-العمل على تنمية الإيرادات العامة من خلال رفع كفاءة إجراءات تحصيلها والحد من التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية وذلك بهدف المحافظة على مستوى كافٍ من الإيرادات لمساعدة الحكومة في تنفيذ برامجها، وتزويد دائرة الموازنة العامة بكشوفات تفصيلية تتضمن الإيرادات الفعلية لكل دائرة تحصيلية وأسباب انحرافها عما هو مقدر وحسب النموذج المعد في دائرة الموازنة العامة.

2- العمل على تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية وخاصة التي تتلقى دعماً مالياً من الخزينة بهدف تمويل برامجها من مواردها الذاتية وبالتالي تخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة وكذلك تنمية الموارد المالية للوحدات الحكومية التي ترفد الخزينة العامة بفوائض مالية بهدف زيادة حصيلة هذه الفوائض.

3- دراسة السياسات الضريبية المعمول بها وانعكاسها على حصيلة الإيرادات العامة لبيان مدى كفاءتها واستقرارها على المدى المتوسط من خلال تعزيز قدرات الدوائر التحصيلية بحيث يتم تقدير الإيرادات وفق منهجية واضحة مرتبطة بمتغيرات الاقتصاد الكلي، وبآثار الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والعالم الخارجي ، ومراعاة قدرة المكلفين وتحقيق العدالة والحد من التهرب الضريبي جنباً الى جنب مع دراسة فاعليتها في تحفيز واجتذاب الاستثمارات الى المملكة.

4- تحليل ودراسة الإيرادات غير الضريبية والمحافظة على تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين والمستثمرين على حد سواء بكفاءة عالية وبأقل كلفة ممكنة.

ثالثاً : أحكام عامة :-

1- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية المبرمة مع الدول والمؤسسات العربية والأجنبية، وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بخططها لتحقيق ذلك ضمن مشروع موازناتها.

2- قيام وزارة الخارجية بالتأكيد على دور البعثات الدبلوماسية الأردنية في الخارج في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال التعريف والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة .

3- العمل بشكل حثيث على زيادة حجم المشاريع التنموية التي يتم تنفيذها من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في سائر محافظات المملكة.

4- القيام بإعداد وتبويب الموازنات الجارية والرأسمالية للأعوام 2011-2013 وفق النماذج المعدة لهذه الغاية من قبل دائرة الموازنة العامة، وفي ضوء التعليمات المرفقة.

5- تفعيل دور المحافظين والمجتمعات المحلية في المحافظات في تحديد الاحتياجات التنموية فيها والتنسيب بذلك إلى الجهات المعنية كل في مجال اختصاصه مع ضرورة إرسال نسخة من هذه الاحتياجات إلى دائرة الموازنة العامة، حسب النماذج المعدة بهذا الخصوص.

6- قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتقديم كشوفات تفصيلية للنفقات الرأسمالية للأعوام 2011-2013 ، بحيث تبين هذه الكشوفات المشاريع الرأسمالية المستمرة وقيد التنفيذ والجديدة ومصادر تمويلها (خزينة ومنح وقروض) موزعة وفقاً لمحافظات المملكة.

7- مراجعة دائرة الموازنة العامة للحصول على النماذج المخصصة لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية وجداول تشكيلات الوظائف، أو الحصول عليها من خلال الموقع الالكتروني للدائرة www.gbd.gov.jo.

8- على كل وزارة / دائرة /وحدة حكومية مواصلة تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB) وإطار الإنفاق متوسط المدى وفقا للنماذج التي أعدتها دائرة الموازنة العامة في هذا الشأن.

9- على الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشروعات موازناتها لعام 2011 تعبئة النماذج المعدة من قبل دائرة الموازنة العامة وفقاً لخارطة الحسابات Chart Of Accounts وفي حال الحاجة الى إضافة برنامج او

نشاط او مشروع او بند جديد فيتم إضافته دون ترميز لحين دراسته واعتماده من قبل دائرة الموازنة العامة. وفي حال اعتماده تقوم دائرة الموازنة العامة بإعطائه الترميز المناسب وسوف تقدم دائرة الموازنة العامة كل أشكال المساعدة للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية عند تعبئة هذه النماذج.

10- الأمناء والمدراء العامون في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية مسؤولون عن صحة الأرقام والمعلومات الواردة في جداول الإيرادات والنفقات الجارية والرأسمالية وجداول تشكيلات الوظائف ومؤشرات قياس الأداء للأهداف الإستراتيجية والبرامج المقدمة إلى دائرة الموازنة العامة.

رئيس الوزراء